

العنوان:	بريطانيا والمساعدات التعليمية الكويتية لإمارات الساحل المتصالح ، 1953 - 1971
المصدر:	حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الكويت
المؤلف الرئيسي:	الهاجري، عبدالله محمد
المجلد/العدد:	الحولية 31، الرسالة 330
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	مارس
الصفحات:	8 - 62
رقم MD:	477115
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, AraBase
مواضيع:	النظم التعليمية، السياسة التعليمية، المساعدات التعليمية، الكويت، المجتمع الكويتي، بريطانيا، إمارات الساحل المتصالح
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/477115">http://search.mandumah.com/Record/477115</a>

الرسالة 330

**بريطانيا والمساعدات التعليمية الكويتية لإمارات**

**الساحل المتصالح (1953-1971)**

د. عبدالله محمد الهاجري

قسم التاريخ - كلية الآداب

جامعة الكويت

## المؤلف:

د. عبدالله محمد عبدالله سالم الهاجري

- دكتوراه- تاريخ حديث ومعاصر - من جامعة دارم - المملكة المتحدة، 2004 م.
- العميد المساعد للشؤون الطلابية بكلية الآداب - جامعة الكويت - منذ 2007 حتى الآن.

## الإنتاج العلمي:

### أولا - الكتب:

- 1- (مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر) الكويت مركز القرين للدراسات التاريخية
- 2- (تاريخ الكويت الحديث والمعاصر) - جامعة الكويت - بمشاركة مجموعة من الأساتذة بقسم التاريخ (بصدد الصدور).

### ثانيا - الأبحاث :

- 1- (العلاقات الكويتية الوهابية - 1744-1818 م) - منشور بمجلة وقائع تاريخية - عدد الصفحات من (273-291)- عدد يناير 2006- جامعة القاهرة - كلية الآداب - مركز البحوث والدراسات التاريخية.
- 2- (تطور العلاقة التاريخية بين آل الصباح والتجار في الكويت منذ النشأة حتى عهد الشيخ عبدالله سالم) - منشور بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية - مجلس النشر العلمي - عدد الصفحات من (45-97) ربيع 2009 - جامعة الكويت - عدد 106.

- 3- (الشيخ مبارك بين التطلعات الروسية والمصالح البريطانية في الكويت 1896-1904) - منشور  
 بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية - مجلس النشر العلمي - عدد الصفحات من (93-136) -  
 ربيع 2010 - جامعة الكويت - عدد 110 .
- 4- تطور المشاركة السياسية في الكويت عبر الديوانيات (منذ النشأة وحتى 1999) - مجازة -  
 ديسمبر 2009 بصدد الصدور بمجلة الثقافة والقانون - جامعة ديول - شيكاغو- الولايات  
 المتحدة الأمريكية.

## المحتوى

11.....	الملخص
13.....	مدخل
15.....	النظم التعليمية والتغيرات الداخلية في إمارات الساحل المتصالح والكويت
21.....	بدايات المساعدات التعليمية الكويتية والحراك التعليمي في إمارات الساحل المتصالح
25.....	المساعدات التعليمية الكويتية والتعليم النظامي في إمارات الساحل المتصالح
31.....	بريطانيا والمساعدات التعليمية الكويتية لإمارات الساحل المتصالح
41.....	الخاتمة
55.....	قائمة المصادر والمراجع

## المخلص

تتناول هذه الدراسة الجهود التعليمية الكويتية في إمارات الساحل المتصالح خلال الفترة الممتدة من 1953 إلى 1971م، وهي الفترة التي كانت بدايتها الزيارة التي قام بها الشيخ عبدالله السالم (1950-1965م) للشارقة، والتي اعتبرها الكثيرون نقطة الانطلاق الحقيقية لدخول النظم التعليمية النظامية لإمارات الساحل المتصالح وحتى قيام الاتحاد ونيل الاستقلال في عام 1971م.

وقد حاولنا في هذه الدراسة شرح الأبعاد والاتجاهات الحقيقية لهذه الجهود وأثرها وأهميتها، واستقصاء الجوانب المحيطة بها، التي كان أهمها المعارضة البريطانية، وبنينا أن هذه الجهود لم تكن تهدف - في حقيقة الأمر - إلى لعب الكويت دورا سياسيا سياديا بشكل مباشر أو غير مباشر في إمارات الساحل المتصالح، وإن رافقتها بعض الأطروحات السياسية والمتعلقات التي حاولنا تحليلها وتتبع مسارها والعوامل المرتبطة بها، وأكدنا ذلك حينما تناولنا هذه الجهود من خلال تكاملها مع دور الجامعة العربية هناك. كما أظهرنا أهم الملامح الأساسية للجهود التعليمية الكويتية وآثارها، بجانب محاولات عرقلتها من الجانب البريطاني.

وخلصنا إلى أن الدور الكويتي لم يكن يتعدى جهودا إنسانية بجانب الدور السياسي خاصة أننا لا يمكن أن نعزل هذه الجهود عن الوضع السياسي والاقتصادي المتنامي للكويت في المنطقة، وهي جهود جاءت ضمن إطار محدد لسياسة كويتية صادقة ورغبة حقيقية في العمل على تدعيم وحدة الأمة وترابطها وتقديم جهد إنساني لشعوب المنطقة ودولها، والكويت وإن كانت في طريق حادثة مجتمعية متطورة ومتنامية فإنها في المقابل في حاجة حقيقية إلى الانفتاح وكسب التأييد السياسي والدعم من أشقائها دول الجوار في مواجهة أي تهديد إقليمي أو خارجي. هذا مع تأكيدنا أن إدراك الكويت للتغير الذي فرضه واقع الحياة الاقتصادي الجديد لا بد معه من خلق قدرة على استيعاب هذه الثروات الطبيعية والبشرية؛ مما يتطلب معه بذل جهود في عدد من الاتجاهات، أهمها تجاه دول الجوار المرتبطة معها بروابط البقاء وأواصر الاستمرار وتكامل الدور.

## مدخل

تتناول هذه الدراسة الجهود التعليمية الكويتية المقدمة إلى إمارات الساحل المتصالح منذ عام 1953 وحتى انسحاب بريطانيا من الخليج وقيام اتحاد الإمارات عام 1971م، كما أنها تلقي الضوء على أحد أوجه العلاقات الإقليمية للكويت في فترة مبكرة، وقبل الحصول على الاستقلال، وقد عمدنا إلى التحليل في عرض حزمة العوامل الموضوعية التي دفعت الكويت لتقديم هذه الجهود، والتي تحدث بشكل أو بآخر النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي.

وقد رافق هذا الدور المحوري الذي كانت تلعبه الكويت في منطقة الخليج العربي بعض العوامل التي ساعدت على إنجاحه وتسريع وتيرته، منها موقعها الجيوسياسي بالإضافة إلى قدراتها الاقتصادية بعد اكتشاف النفط.

كما فرض هذا الواقع بشكل أو بآخر أن تتعامل الكويت مع المستجدات بضروب تتوافق مع دورها السياسي المتنامي، وعلى مدار نحو ربع قرن ممتد من هذه الجهود الإنسانية استطاعت الكويت استثمار تناقضات وأخطاء الإدارة البريطانية، لترسيخ وتدعيم دور إقليمي لها، تحت أسقف منخفضة؛ حيث تبدت المصالح الوطنية للكويت في مناطق الجوار الجغرافي ودول الجوار القريبة.

وفي المقابل تقلصت خيارات بريطانيا النظرية حيال هذه الجهود حتى أنها وجدت نفسها أمام خيارين: إما أن تعرقلها، دما ما أن ترضى بها مع العمل على الحد منها.

وقامت الدراسة على عدة محاور تمثلت فيما يأتي:

أولا - خلفية تاريخية عن تاريخ التعليم بإمارات الساحل المتصالح مروراً بالكتاتيب والمطوع، حتى بداية خمسينيات القرن الماضي.

ثانيا - دور الكويت الرائد في تقديم المساعدات التعليمية لإمارات الساحل العماني، وكيفية تطور هذه المساعدات.

ثالثا - موقف بريطانيا من الدور الكويتي خاصة بعد أن ارتبطت هذه الجهود بنشاط الجامعة العربية هناك.

كذلك حاولت الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات منها:

- ما هي هذه الجهود وما دور الكويت فيها؟
- وهل عبرت هذه الجهود التعليمية عن دور وأهداف سياسية ؟ أم أنها جاءت في إطار إنساني انسجاما مع الدعم الذي كانت تقدمه الكويت للعديد من الدول العربية ؟ وهل أثر رفض بريطانيا لقيام أي جهة بلعب دور في المنطقة على ما قدمته الكويت لإمارات الساحل المتصالح؟
- وإذا كانت هناك دراسات عن الدور الكويتي في دعم التعليم في الإمارات، إلا أنها لم تحدد ماهية هذا الدعم، والمراحل التي مر بها، والنتائج التي تمخضت عنه، لذا نأمل أن تقدم دراستنا صورة أوضح لجهود الكويت في تحديث التعليم بإمارات ساحل عمان .



## النظم التعليمية والتغيرات الداخلية في إمارات الساحل المتصالح والكويت

على الرغم من تشابه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان منطقة الخليج العربي في فترة الدراسة، فإنه بدا واضحا وجود اختلاف كبير في السياسات التربوية والتعليمية في تلك البلدان، كما ظل المجتمع الإماراتي والكويتي على حد سواء يعيش في الأساس على التجارة البحرية التقليدية، ولم تسفر التحولات الكثيرة التي كانت تمر بها منطقة الخليج العربي في هذا الوقت عن تغير جذري في العلاقات الاجتماعية بين السكان بمختلف أعراقهم، وإن كان هناك تحول اقتصادي طفيف إلى الأفضل، متوائم مع ثقافة استهلاكية حديثة ونمو ملحوظ في زيادة عدد السكان.

بيد أن التعليم ظل تقليديا مفتقدا للنظم والمناهج المحددة أو المعتمدة؛ فبالاطلاع على وضع النظام التعليمي في إمارات الساحل المتصالح<sup>(1)</sup> منذ مطلع القرن العشرين وحتى 1953 م، لوحظ أنه ارتبط - بدرجة كبيرة - بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وبسبب ضيق القاعدة الاقتصادية والافتقار إلى قطاع الخدمات وعدم وجود أي سياسة تنمية حقيقية فقد جاء هذا الوضع غير مواكب للتطور العالمي في الحقل التعليمي المؤسسي " فمنذ بداية القرن العشرين -

بوجه خاص - اقتصر التعليم على فئات محدودة من أبناء إمارات الساحل المتصالح، والتي لم تدخل حتى هذه الفترة مرحلة تؤهلها لأن تكون كبقية دول الجوار التي بدأ التعليم فيها يأخذ منحى أكثر تنظيما ومنهجية (شبه نظامي أو نظامي)<sup>(2)</sup>، كما أن البدايات الأولى للتعليم بها اعتمدت - بصورة كبيرة - على التجارة والتجار الذين أسهموا في تمويله، وجاء الاهتمام بتعليم الذكور أكثر أهمية من تعليم الإناث؛ بشكل يعكس واقع المتطلبات الأساسية والظروف المجتمعية والاقتصادية التي كانت تمر بها آنذاك إمارات الساحل المتصالح.

ولا شك أن المعارضة البريطانية لأي نشاط يهتم بالتنمية الاقتصادية لإمارات الساحل المتصالح كان أحد أهم الأسباب التي عطلت وجود تطور حقيقي يسهم في رفع الكفاءة التعليمية هناك. وعلى الرغم من هذا فقد وجد في الإمارات الثلاث الكبرى (أبو ظبي، دبي، الشارقة)، بعض أطر تعليمية شبه نظامية إن لم تكن بدائية حققت قدرا من تسيير وتنمية المجتمع، بالمقارنة ببقية إمارات الساحل الأخرى وإن ظل في إطار أبعد كثيرا من المتوقع (3).

وقد يكون تأخر اكتشاف البترول في إمارات الساحل المتصالح حتى بداية ستينيات القرن الماضي أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تأخر تحديث النظم التعليمية الممنهجة هناك، ولهذا لم تشهد هذه الإمارات نهضة تعليمية كتلك التي شهدتها - على سبيل المثال - كل من الكويت والسعودية وقطر والبحرين، كما أن الموازنة التي كانت تقدمها بريطانيا لهذه الإمارات لم تكن - في حقيقة الأمر - تسمح بقيام أي دور أو نشاط تعليمي بديل للتعليم التقليدي السائد آنذاك، وبخاصة بعد أن اعتبرت بريطانيا أن أي محاولة لإيجاد نشاط تعليمي في إمارات الساحل المتصالح ستهدد مصالحها، الأمر الذي جعلها تقف موقفا سلبيا تجاه جميع الأنشطة التعليمية التي كانت تقدم في بداية الأمر. وإن كانت في ظل المتغيرات والضغوط الداخلية والخارجية، قد اضطرت لتغيير موقفها، وإن كانت سياستها المترددة في هذا الشأن لم تقدم الكثير أيضا.

وقد كان التعليم في إمارات الساحل منذ بداياته الأولى يعتمد على الكتاتيب، والتي يصعب تحديد البدايات الأولى لها، لاسيما أنها تمثل امتدادا للتعليم في المساجد (4)، وقد كان الناس في الغالب يتجهون للتعليم فيها بسبب حاجتهم إلى تعلم القراءة والكتابة وفهم أمور الدين والقرآن (5)، في وقت لم تفرض فيه الحياة البسيطة لسكان الساحل المتصالح على المجتمع أن يستمد متطلباته التعليمية من خلال نظم أرقى من الكتاتيب (6)، التي اعتمد التعليم فيها بشكل رئيسي على المطوع (7) - أو المطوعة لتعليم الإناث - الذي

كان في الغالب يعرف بالتدين والتحلي بالأخلاق الحميدة، وكان يعتمد على قدراته، وسعة اطلاعه، فضلا عن قوة شخصيته وأسلوبه في توصيل المعلومة. وفي بعض الإمارات من الساحل المتصالح لم يكن تعليم المطوع يتعدى في أحوال كثيرة قراءة القرآن وتحفيظه للتلاميذ، ونادرا ما كان بعض المطوعين يقومون على تدريس علوم أخرى كالحساب أو تعليم بعض اللغات، أو المسائل الفقهية والأحاديث.

وأحيانا تنوعت تخصصات المطوعة في إمارات الساحل المتصالح الأخرى فمنهم من كان يختص بتدريس العلوم الدينية وهم الشيوخ أو الفقهاء، ومنهم من تخصص في تحفيظ القرآن وتعليم تجويده (8)، كذلك لم يقتصر عمل المطوع على التعليم، بل امتد إلى التربية والتأديب، وذلك من خلال ملاحظه سلوك من كانوا يتواصلون مع الكتاتيب من الصبية وتعديله، وفي كثير من الأحيان امتد نشاط المطوع إلى أسر هؤلاء الصبية والمشاركة في بعض المناسبات الخاصة بها، والتواصل مع الأهل.

كذلك شارك المطوعة بدرجة فعالة في قضايا المجتمع المختلفة، حتى أنهم كانوا يقومون بكتابة العقود، والفصل في بعض الأمور بين الناس، بجانب الوعظ والإرشاد والإصلاح الاجتماعي، وبذلك نالوا احترام الحكام ورؤساء القبائل وعامة الناس، وأصبحوا يتميزون بمكانة راقية بين أفراد المجتمع (9)، ولم يقتصر هذا الدور التعليمي للمطوعة على الذكور فقط، فقد كان للإناث أيضا نصيب منهم؛ إذ شكلت المرأة أيضا دورا في تعليم الإناث، هذا في الوقت الذي عرفت فيه الإمارات بعض الكتاتيب المختلطة التي جمعت بين البنين والبنات من صغار السن، وكان المقر الذي يتخذه المطوع للتدريس يطلق عليه الكتاب، حيث يجلس الطلاب لتلقي العلم فيه (10).

وعلى الرغم من عدم وجود مناهج ومقررات محددة يلتزم بها المطوعة، وانفرادهم بوضعها، فإن الكتاتيب أسهمت بدور فعال في الحركة التعليمية التقليدية التي عرفت في الإمارات في تلك الفترة، حتى قيل: إن دور المطوع في هذه المرحلة من تاريخ التعليم في إمارات الساحل المتصالح كان بمثابة البنية الأساسية

لتطوير التعليم سواء من داخل المساجد، أم البيوت، بل في الكثير من الأحيان كانت حلقات التدريس تعقد في بيت المطوع نفسه، أو يخصص أحد تجار الحي مكانا للتدريس في منزله، وقد تعقد أحيانا في أماكن مفتوحة بالقرب من المساجد أو بيوت التلاميذ، وكانت أعمار التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة تتراوح بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة وبعد أن ينتهي اليوم الدراسي يذهب التلميذ لمساعدة والده في عمله (11).

وعلى الرغم من هذا النمط التعليمي التقليدي البسيط فإنه عمل على توفير قدر معقول من التعليم، والكوادر للمجتمع، وفتح الباب لكي يصبح هناك أجيال أكثر دراية بأهمية التعليم ودوره في تطوير المجتمع وبنائه.

ومع مطلع القرن العشرين بدأ هذا الحال يتغير نوعا ما، إذ بدأت إمارات الساحل تشهد حركات بسيطة للثقافات المختلفة التي كانت تأتي إليها عبر التجارة والتجار، خاصة مع بعض موانئ الخليج العربي (12) كذلك افتتحت بعض المدارس شبه النظامية بها، وكان لإمارة الشارقة قصب السبق في ظهور هذه المدارس (شبه النظامية)، حيث تم افتتاح بعض المدارس كالتيمية المحمودية في 1907 م (13)؛ والوهيبيية، والتيمية في الحيرة، والإصلاح التي عرفت بعد ذلك بالقاسمية، والنابودية (14).

ثم بدأت الإمارات الأخرى تحذو حذو الشارقة، حيث افتتح بدبي في عام 1912م المدرسة الأحمدية، التي أقامها أحمد بن دلوك أحد كبار التجار الذين كان لهم دور فعال في المجتمع، وقد بدأ التدريس في تلك المدرسة في البداية لكبار السن من الرجال، وتنوعت العلوم التي كانت تدرس بها ما بين علوم الدين والفقه والحديث، بالإضافة إلى مبادئ الحساب، علاوة على ذلك كانت مدارس السالمية والفلاح والسعادة تمثل أحد أبرز معالم التوثيق الاجتماعي بين التجار والمجتمع، بعد أن قام التجار بالمساهمة في إنشاء هذه المدارس ودعمها ماليا (15).

وتأخرت أبو ظبي نوعاً ما في تأسيس مثل هذه المدارس، فقد أنشئت أول مدرسة بها في عام 1930 م، وهي المدرسة العتيبة التي أسسها أيضاً أحد التجار فنسبت له، وبعدها بعشر سنوات (عام 1940م) أنشئت مدرسة أخرى أسسها الشيخ درويش بن كرم. وفي عجمان كانت مدرسة الفتح التي تأسست عام 1937م من أولى المدارس بها، كما أسست في رأس الخيمة عدة مدارس من أهمها أم البراميل، والمعريض، والهداية (16).

أما في إمارتي أم القيوين والفجيرة فلم يشهدا تأسيس مدارس حديثة، مما جعل التعليم يقوم فيهما على الأشكال التعليمية التقليدية التي كانت تقوم بها المساجد والكتاتيب (17).

وشهدت إمارة الشارقة نقلة تعليمية وثقافية نوعية مهمة في عام 1934م، وذلك بافتتاح المكتبة الوطنية بمساهمة إبراهيم المدفع، وعبد الله المحمود، ومبارك بن سيف، وعبد الله المطوع (18)، وإن كانت هذه المدارس لم تلبي الحاجات المتزايدة للمجتمع، خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان واضحاً بشدة أن البنى التحتية لمعظم إمارات الساحل المتصالح تعاني من غياب شبه كامل، وقد يكون وصول شيوخ جدد للحكم (19) وسعيهم لطلب المعونة في ميدان التعليم ارتباطاً - بدرجة كبيرة - بهذه التطورات.

وعلى الجانب الآخر كان التعليم في الكويت في بدايات القرن العشرين لا يختلف كثيراً عنه في إمارات الساحل المتصالح " فقد كان التعليم في بداياته الأولى، تعليماً أهلياً يتم بجهود شخصية، قام عليها في الغالب التجار في ظل غياب المؤسسات الحكومية، فمن المعروف أن أول مدرسة نظامية أنشئت بالكويت كانت مدرسة المباركية في عام 1911م، وفي عام 1921م أنشئت المدرسة الأحمدية، ثم بدأ التعليم النظامي في الكويت يأخذ صورة أكثر منهجية، بإنشاء إدارة المعارف التي كانت بمنزلة أول مجلس رسمي للتعليم في الكويت عام 1936م، وتم استقدام أول بعثة عربية من فلسطين عام 1936م، وتوالى

بعدها البعثات، وافتتاح المدارس، حتى بلغت 17 مدرسة في عام 1945 م استوعبت 3635 طالب وطالبة (20).

وعلى الرغم من افتقاد التعليم النظامي في الكويت للآليات الحديثة في بدايته فإنه يمكن القول إن الكويت شهدت نوعاً من الحراك التعليمي في وقت مبكر عن إمارات الساحل، بتأسيس المدرسة المباركية، وزيادة إقبال المواطنين على التعليم، وانتشار قدر من الثقافة لاسيما بين أبناء التجار وملاك السفن والوجهاء والمثقفين والأدباء والأمراء<sup>(21)</sup>، كذلك اعتمد التعليم في الكويت - وبصورة كبيرة - على المدرسين والبعثات التعليمية الخارجية، ومع بداية إنتاج النفط وتصديره عام 1946م تحول جانب كبير من عائداته للنهوض بالمستوى الاجتماعي، مما جعل التعليم بالكويت يتجه لمواكبة ما كان يجري في المجتمعات الحديثة، وإن غلب عليه التعليم الفني.

### بدايات المساعدات التعليمية الكويتية والحراك التعليمي في إمارات الساحل المتصالح

لقد أتيحت لأهل منطقة الخليج العربي فرصة طبيعية للتواصل فيما بينهم منذ القدم، دون أن تعوقه عوامل فصل عرقية أو جغرافية، غير أن هذا التواصل اصطدم بالتنافس وتعاظم موجة المد الاستعماري منذ أواخر القرن الخامس عشر<sup>(22)</sup> والتي كان من نتيجتها خضوع بعض المناطق بالخليج للاستعمار الأوروبي المباشر، غير أنه في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين وتحت ضغوط خارجية اضطرت هذه القوى الاستعمارية لاستبدال سياستها المتشددة بسياسة أكثر مرونة تنسجم مع الواقع والمتطلبات الدولية والمحلية في المنطقة.

فبريطانيا التي كانت تحكم قبضتها على إمارات الساحل المتصالح قامت بمحاولات غير جدية في حقيقتها لتنظيم الوضع الإداري في إمارات الساحل المتصالح، خاصة بعد انسحابها من الهند في عام 1947م<sup>(23)</sup>، وهو الانسحاب الذي أنهى حقبة تاريخية اتسمت بتدخل حكومة الهند البريطانية في شؤون

الخليج، والإمارات العربية في الخليج بشكل خاص. وقد أتاح هذا التراجع للوجود البريطاني في منطقة المحيط الهندي، لحكام منطقة الخليج مساحة أكبر من حرية التصرف في إدارة مجتمعاتهم، بما في ذلك علاقاتهم الخارجية، والعلاقات بين إمارات الخليج وبعضها البعض.

وقد جاء الاهتمام الكويتي بالشأن التعليمي في إمارات الساحل المتصالح في هذا الإطار، وخصوصاً أن الكويت شهدت منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين مجموعة من الأحداث التي نتج عنها اتجاهات للإصلاح الاجتماعي، والنهوض التعليمي، والثقافي، والتعاون بينها وبين أشقائها وبخاصة إمارات الساحل.

وقد مثلت مبادرة الشيخ عبد الله السالم (1950-1965م) أثناء زيارته للشارقة في عام 1952 م بداية اهتمام الكويت بالمساهمة في إجراء نهضة تعليمية حقيقية بمنطقة إمارات الساحل المتصالح، فبعد أن قام حاكم الشارقة الشيخ صقر ابن سلطان القاسمي بدعوة الشيخ عبد الله السالم لزيارة إمارته، رحب شيخ الكويت بالدعوة وقام بزيارة الإمارة (24) والتي جاء ضمن برنامجها القيام بجولة تفقدية إلى مدرسة " الإصلاح " (25)، حيث أقدم الطلاب على الترحيب بالشيخ عبد الله متمنين أن يشملهم بالاهتمام والرعاية لتحسين الأوضاع التعليمية في مدارسهم، متمنين أيضاً أن يعتبرهم كأبنائه في الكويت، وفي المقابل لقي الشيخ عبد الله السالم كلمة عبر فيها عن سعادته لوجوده بينهم ووعدهم بإجابة طلبهم (26)، وأنه يعتبرهم كأبنائه من الكويتيين، وسيقوم بإرسال من يساعدهم لتجاوز هذه الأوضاع (27)، ومتابعة الشؤون التعليمية بإمارتهم (28).

ويمكن ملاحظة أن هذه الزيارة وما رافقها من خطاب ودي وأبوي للشيخ عبد الله السالم كشفت وبوضوح عن رغبة حقيقية لدى الشيخ عبد الله في تقديم المعونة لأبنائه من تلاميذ وطلاب إمارات الساحل

المتصالح، بعد أن وقف على الظروف التعليمية الصعبة، ونقص الإمكانيات في المجال التعليمي بالشارقة والحاجة الملحة إلى دعم حقيقي لتحديث التعليم.

كذلك قد يكون الشيخ عبد الله السالم قد حرص من خلال هذه الزيارة على التأكيد على أن أبناء الكويت وبقية بلدان الجوار العربية يرتبطون بروابط الإخوة والعروبة التي تؤثر في الجميع، مستشعرا تلك المعاناة والحاجة المتزايدة للتعليم لديهم، الأمر الذي جعله يسارع بعد العودة إلى الكويت في اتخاذ خطوات إيجابية وسريعة، حتى أنه كلف وفدا برئاسة عبد العزيز حسين (مدير التعليم في دائرة المعارف الكويتية آنذاك) بزيارة حكام الساحل من أجل التباحث معهم في شؤون التعليم، ومعرفة حاجتهم من المدارس والمدرسين<sup>(29)</sup>، كما عرض الموفد الكويتي استقبال مجموعة من أبناء الساحل للدراسة في الكويت لإكمال تعليمهم، إلا أن الحكام الذين رحبوا بتلك الزيارة، اقترحوا بدلا من ذلك أن تقدم الكويت دعما ماليا لإنشاء مجموعة من المدارس في إماراتهم وإرسال مجموعة من المعلمين للتدريس بها، فتعهد عبد العزيز حسين بإقناع الحكومة الكويتية بهذا الاقتراح<sup>(30)</sup>.

وقد وجدت مقترحات إرسال المعلمين قبولا من جانب الكويت التي وافقت على الفور على إرسال بعثات تعليمية إلى إمارات الساحل المتصالح، كان أولها إلى الشارقة وتوفير ما يلزمها في نوفمبر عام 1953 م<sup>(31)</sup>، وتمثلت تلك البعثة في اثنين من المدرسين الفلسطينيين (مصطفى يوسف طه وأحمد قاسم البوريني)<sup>(32)</sup>، اللذين عملا في مدرسة الإصلاح التي كانت تدرس العلوم الدينية، والتي كان بها مجموعة من المدرسين الوطنيين من إمارات الساحل، والذين كان لهم دور أساسي بعد ذلك ونجحوا في تأدية رسالتهم نحو إماراتهم من خلال قيام عدد منهم بالتدريس وتقلد المناصب القيادية في بعض المدارس<sup>(33)</sup>.

كذلك اهتمت الكويت بإرسال لوازم القرطاسية والكتب الدراسية ووسائل الإيضاح، وشحنها قبل وصول البعثات إلى إمارات الساحل المتصالح حتى تضمن انتظام الدراسة واستقرارها، كما قدمت الزبي



المدرسي ووجبات التغذية اليومية أسوة بمدارسها<sup>(34)</sup>، وقد ضمت المدرسة في هذا الوقت ما تراوح بين (200 و300) طالب، وقسمت لثلاث مراحل تعليمية " ضمت الأولى منها الصفين الأول والثاني (وهما يعادلان المرحلة الابتدائية من الأول حتى الرابع)، أما المرحلة الثانية فضمت الصفين الثالث والرابع (ويعادلان الصفين الخامس والسادس)، في حين تضمنت المرحلة الثالثة المرحلتين الإعدادية والثانوية . وكان قد تم افتتاح أول فصل ثانوي بمدرسة الإصلاح في عام 1958-1959 م، وأخذت تتطور بعد ذلك حتى أصبحت تضم نحو 375 طالبا<sup>(35)</sup>.

كما أمر شيخ الكويت في عام (1954-1955م) بإرسال إحدى المعلمات الفلسطينيات - شريفة البعباع<sup>(36)</sup> - بعد افتتاح مدرسة القاسمية للبنات لكي تنضم للبعثة الكويتية هناك، وتقوم على أمر تعليم الفتيات، وكانت تساعد إحدى المواطنات وتدعى صالحة المطوع<sup>(37)</sup>، ثم توالى وصول المدرسات من البعثة الكويتية وأخذن يعملن بمدرسة تأسست لتعليم البنات عرفت بمدرسة (فاطمة الزهراء)<sup>(38)</sup>.

ولاشك أن جهود الكويت لتحريك التعليم بإمارات الساحل المتصالح لاقت ترحيبا كبيرا من سكان الساحل، واستجابة حقيقية لإنجاحها، حتى أن المدرسين الإماراتيين أبدوا رغبة في العمل ضمن المنظومة التعليمية للبعثة الكويتية<sup>(39)</sup>، في الوقت الذي أبدت فيه مدرسة القاسمية سياسة مرنة في قبول الطلاب حتى أنها قبلت طلاب من دبي وعمان، لهذا اتجهت الكويت في عام (1955-1956م) إلى تأسيس مدرسة أخرى عرفت بمدرسة خورفكان<sup>(40)</sup> والتي لعبت دورا مهما في التعليم الابتدائي النظامي، وفي عام 1968 م أسست في إمارة الشارقة مدرسة عبد الله السالم<sup>(41)</sup>.

وعلى الرغم مما قدمته الكويت من خدمات تعليمية مباشرة لأهالي ساحل عمان، فإنها خضعت باستمرار للتطوير والدعم الذي يسمح لها بتلبية حاجات المجتمع المتنامي، وبخاصة بعد أن أوضحت تقارير اليونسكو مدى فقر النظم التعليمية في إمارات الساحل المتصالح، حتى أن عدد المدارس في المشيخات كلها

لم يزد في عام 1958 م عن سبع مدارس، وهو عدد ضئيل جدا بالنسبة لعدد السكان آنذاك (42) مما جعل الحاجة ماسة لتواصل هذه الجهود وتطويرها بدرجة قصوى، خاصة بعد أن لمس أهالي الكويت وإمارات الساحل المتصالح أن هذا الدعم يلاقي قبولا أكبر في نفس القائمين على الأمور آنذاك، وهو ما عبر عنه أحد المسؤولين بإمارات الساحل المتصالح بالرغبة في مواصلة هذه المساعدات التعليمية، لأن إمارة كإمارة الفجيرة البالغ عدد سكانها ثلاثين ألف نسمة لا تتوافر بها مدارس، مما يجعلها في حاجة ملحة لدعم تعليمي نشط وبأقصى سرعة من أشقائها العرب " (43).

لهذا قامت الكويت بعد ذلك ببناء مجموعة من المدارس النظامية في الشارقة ورأس الخيمة، ودبي وعجمان وأم القيوين والفجيرة (44) كما أرسلت بعثات كويتية لتقوم بزيارة إمارات الساحل المتصالح بشكل دوري للوقوف على الاحتياجات الثقافية والصحية والتعليمية والاقتصادية ورفع تقارير عنها للشيخ عبد الله السالم (45).

### المساعدات التعليمية الكويتية والتعليم النظامي في إمارات الساحل المتصالح

لم تتوقف الجهود الكويتية لتحديث التعليم بإمارات الساحل المتصالح على الشارقة، بل امتدت إلى باقي الإمارات، حيث أرسلت إلى الشارقة وغيرها من الإمارات البعثات الفنية لمسح المنطقة مسحاً اجتماعياً لتعرف المتطلبات الحقيقية التي تحتاجها (46).

لقد وصلت بعثة تعليمية كويتية لدبي في عام 1956 م، وكان مرشد العصيمي أحد المشرفين الماليين لها، والذي عرف هناك بممثل الكويت في المنطقة (47)، كذلك عمل هاشم أبو عمارة (أحد الأردنيين المبتعثين من الكويت) مديراً للمدرسة الأحمدية، والتي كانت أول مدرسة نظامية يديرها مبعوث كويتي، وكانت المقر الرسمي للبعثة الكويتية، والذي ضم مقر الإشراف على التعليم بالإمارات الشمالية من إمارات الساحل المتصالح آنذاك (48)، ثم اضطرت الكويت لتغييره وأرسلت زهدي الخطيب بدلا منه

ليشرف على التعليم هناك إثر ضغوط سياسية مارستها بريطانيا (49) لتغيير العصيمي والذي كانت لبريطانيا تحفظات عليه (50).

كما أدخلت بعض المقررات الجديدة الى المدرسة التي بلغ عدد فصولها نحو 12 فصلا دراسيا، استوعبت نحو 823 طالبا بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية (51)، وظل زهدي الخطيب يشرف على الأوضاع التعليمية هناك حتى افتتاح مكتب دولة الكويت التعليمي، وتغييره بصلاح الدين أحمد حسن - مصري الجنسية - الذي كان في الوقت نفسه مديرا لثانوية دبي، ومن بعده أتي وليد برزنجي (سوري الجنسية) ثم عبده الصواف المصري في تتابع منتظم للإشراف على العملية التعليمية هناك (52)، واستمر الوضع على هذا النمط حتى أرسلت الكويت محمد عبد الرحمن النوري ليتولى منصب مراقب شؤون التربية في إمارات الساحل، ومن بعده محمد الحميدي في عام (1968-1969م) وهما كويتيان، وظل آخرهم يعمل مشرفا عاما على التعليم هناك حتى قبيل قيام اتحاد الإمارات عام 1971 م، ليتم تسليم المكتب والإدارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1972 م (53) بعد أن كانت الكويت تشرف على الأوضاع التعليمية هناك إشرافا كاملا بما في ذلك الإشراف الفني والإداري . وكانت الكويت قد قامت في عام 1963-1964م بإنشاء مكتب يتبع وزارة الخارجية الكويتية عرف بمكتب إدارة الخليج، وكان يعد بمنزلة سفارة للكويت هناك، وأعطى صلاحيات سخرت أغلبها لخدمة العملية التعليمية والارتقاء بها، وقد كان آخر من تولى الإشراف عليه الشيخ بدر محمد الحمد الصباح، الذي أصبح فيما بعد أول قنصل للكويت في دولة الإمارات العربية المتحدة (54).

كذلك تولى المكتب اختيار المدرسين من أصحاب الخبرات التعليمية والتعاقد معهم، كما تولى وضع اللوائح والنظم المتبعة بإمارات الساحل المتصالح، حتى تأتي متشابها مع مثيلاتها في الكويت، لهذا جاء السلم التعليمي بإمارات الساحل على غرار ما كان معمولا به في الكويت، حيث ضم أربع مراحل

للابتدائية وأربعاً للمتوسطة، وأربعاً للثانوية، بجانب الإشراف المتتابع للموجهين التربويين من ذوي الخبرات التعليمية، ممن حرص المكتب على استقدامهم لتقويم العملية التعليمية والمدرسين بالإمارات (55).

فضلاً عن هذا لم يهمل المكتب الجانب الصحي، حتى أنه حرص على استدعاء أطباء من الكويت للإشراف على التغذية ومتابعة الصحة العامة للطلبة، والقيام بالتطعيم، وكان مرشد العصيمي يتابع بنفسه القيام بهذه العمليات وتقديمها بأفضل صورة (56).

وفي رأس الخيمة بدأ التعليم النظامي فيها عام 1955-1956 م بعد أن وصلها أحد أفراد البعثة التعليمية الكويتية وافتتاحه لمدرسة القاسمية الابتدائية، ثم توالى إرسال البعثات التعليمية وأفرادها إلى رأس الخيمة، التي قامت الكويت في أواخر خمسينيات القرن العشرين بافتتاح أكثر من مدرسة لتعليم البنات " مدرسة خولة ومدرسة هند" وأخذت دائرة المعارف الكويتية (المسؤولة عن التعليم) بتزويدها بمتطلبات العملية التعليمية، ونتيجة للإقبال الكبير على المدارس التي أنشأتها الكويت برأس الخيمة قامت بافتتاح مدرستين بالإمارة باشرتا أداء عملهما في العام الدراسي (1959-1960م)، منهما مدرسة مختلطة (خالد بن الوليد)، وأخرى للبنين في منطقة الرمس (57).

وبدأ التعليم النظامي بإمارة عجمان في عام 1958 م عندما قام ممثل الكويت بدبي مرشد العصيمي بافتتاح مدرسة ابتدائية بالراشدية، وقد بلغ عدد الطلبة الذين سجلوا بها عند الافتتاح حتى في عام 1960 م حوالي 120 طالباً، ثم قامت الكويت في عام (1967-1968 م) بافتتاح مدرسة لتعليم الإناث عرفت باسم مدرسة خديجة الابتدائية (58) وزودتها بجميع احتياجاتها التعليمية، ولعل اهتمام الكويت بالتعليم في عجمان هو ما جعل المعتمد السياسي البريطاني (سي أيه جولد) يشير في رسالة سرية إلى أن بريطانيا ستتخذ بعض الإجراءات الإضافية التي تتعلق بخططها في إمارة عجمان، خاصة بعد أن قررت الكويت توجيه دعم أكبر للإمارة (59).

أما في أم القوين فقد بدأ التعليم النظامي عبر مدرسة الأمير في عام 1956 م، ثم قامت الكويت بإنشاء مدرسة أخرى بذات الاسم في عام 1958 م، ثم دجت المدرستان وصار التعليم فيهما موحدًا (60).

وفي إمارة الفجيرة قامت الكويت بإنشاء مدرسة الصباحية في عام 1961 م، والتي عرفت فيما بعد باسم سيف الدولة، وبعدها تم افتتاح مدرستي الخالدية للبنين، وأم المؤمنين للبنات في (1965-1966 م) (61).

أما إمارة أبو ظبي فقد أخذ التعليم - على الرغم من بدايته المتأخرة نسبيًا عن بقية إمارات الساحل المتصالح - منحى آخر، حيث اعتمدت على البعثات التعليمية الأردنية، وقد افتتحت أول مدرسة فيها - وهي الفلاحية - في عام 1958 م (62)، لهذا اقتصر الدور الكويتي هناك على تقديم بعض الدعم المعنوي أكثر منه المادي .

هذا بجانب أن الكويت كانت في كل هذه المراحل تحرص على إعداد المعلمين المبتعثين وتدريبهم ورفع مستوياتهم، وكفاءة أدائهم، وتحسين أوضاعهم المعيشية وتوفير جميع السبل لهم خلال وجودهم في إمارات الساحل المتصالح.

كما اهتمت الكويت بجعل مهمتها من أجل تحديث التعليم في إمارات الساحل المتصالح متماشية مع ما يحدث على أراضيها، فإلى جانب البعثات تكفلت الكويت بجميع الالتزامات المالية الأخرى من رواتب المدرسين، والأمور المعيشية والمادية لهم، كما وفرت جميع المستلزمات الفنية والتربوية والإدارية التي كانت تتوافر في مدارس الكويت " فلا توجد ثمة فروق كبيرة بينها حتى أن إدارة المعارف الكويتية كانت تزود مدارس الإمارات بمناهجها، ويقوم مفتشوها بجولات تفتيشية منظمة للوقوف على سير التعليم بها،

وضمن سلامته، كما أن جميع أسئلة الامتحانات الخاصة بالشهادات العامة قد وجدت بين مدارس الكويت ومدارس إمارات الساحل (63).

وكانت دائرة معارف الكويت التعليمية توفد في مواعيد الامتحانات من كل عام لجنة خاصة للإشراف عليها هناك، بجانب قيام مبعوثيها بالإشراف العام على التعليم، وكانت هذه البعثات ممتدة النشاط، لم يقتصر دورها على الجهد التدريسي فقط، بل امتد إلى بناء قاعدة تعليمية قادرة على الارتقاء والتطور الذاتي، من خلال الكوادر الوطنية التي دمجتها الكويت لاحقاً في منظومة التعليم التابعة لها.

وبعد استقلال الكويت سنة 1961 ونظراً للتوسع في الخدمات التعليمية التي كانت تقدمها لإمارات الساحل المتصالح، قرر مجلس وزراء الكويت في 7 أكتوبر 1962م إنشاء لجنة تتولى الإشراف على المساعدات التي تقدم لإمارات الساحل، وقد قامت اللجنة (64) بوضع أول موازنة لها في عام 1963م، تضمنت إنشاء 16 مدرسة جديدة تسير على أحدث النظم التربوية، وتم افتتاحها في العام الدراسي 1964/1965م. وتمشيا مع هذا الاتجاه تحولت اللجنة إلى هيئة عامة للخليج والجنوب العربي ذات موازنة مستقلة، تكفلت الكويت بها كاملة.

واستمرت الكويت منذ عام (1966-1967م) في مضاعفة معوناتها التعليمية، وزيادة أعداد المدرسين (65)، كما قام مكتب الكويت التعليمي بالتعاون مع الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي بوضع خطة لتوفير المعلمين والمعلمات من أبناء الإمارات العربية، تجلت في إنشاء معهدين هناك، كان أحدهما للمعلمين في إمارة دبي ومقره مدرسة دبي الثانوية، والآخر في إمارة الشارقة للمعلمات، ومقره مدرسة فاطمة الزهراء الثانوية (66)، ووضعت الكويت النظام الدراسي في هذين المعهدين لتأهيل المعلمين الوطنيين، وقد تحدت مدة الدراسة فيهما بأربع سنوات، بعد أن يكون الملتحق بهما قد حصل على الشهادة المتوسطة، وقد وفر هذا فيما بعد كوادر جيدة كانت بمثابة ركائز أساسية للقيام بالمهام التعليمية في مختلف مناطق

الإمارات ومدارسها، وقد تخرجت أول دفعة في هذين المعهدين في عام (1969-1970م)، وتوالى تخرج الدفعات فيهما بعد ذلك، حتى وصل عدد من تخرجوا منهما كل عام نحو 24 خريجاً (67)، وكان إشراف المكتب على هذين المعهدين منتظماً ومتواصلاً، ومن الجدير بالذكر أن البعثة التي أوفدها الجامعة العربية في عام 1965 لزيارة المنطقة أثنت على هذه الجهود الكبيرة التي تقوم بها الكويت ودورها في نشر الثقافة ودعم المؤسسات التعليمية وبنائها في إمارات الساحل المتصالح (68).

وهكذا، شهدت الإمارات العربية في هذه الفترة البسيطة بجهود كويتية قفزة كبيرة في مجال التعليم النظامي، كانت نتائجه واضحة في الزيادة الكبيرة في أعداد المدارس وطلابها وزيادة أعداد المتعلمين، بجانب الاهتمام بتزويد تلك المدارس بالوسائل التعليمية والمناهج المطورة التي تواكب مثيلاتها في الكويت (69) كما أن المتتبع للأوضاع التعليمية في الكويت في تلك الفترة يرى بوضوح أنها كانت أيضاً تتطور باستمرار لمواكبة الأوضاع التعليمية الحديثة في كثير من الدول العربية سواء بإنشاء المدارس لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب، أو بالتجديد في المناهج في ضوء الاتجاهات الحديثة، أو من خلال الاهتمام بالتعليم الفني، بالإضافة إلى برامج محو الأمية وتعليم الكبار. وقد أشادت التقارير البريطانية بجهود الكويت الصادقة لتحسين مستوى التعليم بإمارات الساحل المتصالح، حتى أن ممثل المجلس الثقافي البريطاني في الكويت (ميور) في تقريره حول التعليم في الإمارات المتصالحه أثنى على هذه الجهود، كما أن كتاب دار المقيم في 10 يوليو 1956 ذهب إلى أن الشيخ عبد الله السالم أكد " أنه دائماً على استعداد للنظر في تقديم المساعدات إلى الإمارات المتصالحه لاسيما الفقيرة منها" (70).

وقد عملت كذلك هذه المساعدات على إحداث نقلة مهمة في العملية التثقيفية لأهالي إمارات الساحل المتصالح (71) والخروج بالنظم التعليمية التقليدية وشبه النظامية إلى تعليم أكثر حداثة (72) له أطر محددة ومناهج ومراحل تعليمية، ونظم امتحانات، واختبارات، وشهادات، مهدت لمرحلة جديدة في

الساحل المتصالح من أهم نتائجها القدرة على التعامل مع وضعها الجديد بعد الاتحاد والحصول على الاستقلال (73).

### بريطانيا والمساعدات التعليمية الكويتية لإمارات الساحل المتصالح

كان اهتمام الشيخ عبد الله بتقديم مساعدات لإمارات الساحل المتصالح؛ لتحديث التعليم هناك، يعبر عن رغبة حقيقية للتواصل مع دول الجوار والأشقاء العرب، وباعتبار أن هذا التواصل مع الجيران يضمن للكويت وجوداً قوياً ودوراً مقبولاً بالمنطقة، في وقت كان الاستعمار البريطاني للمنطقة يحول دون تكامل لأي دور أو تحرك عربي فعال، لهذا كان على الحكومة البريطانية أن تحدد موقفها إزاء المساعدات التي تقدمها الكويت لإمارات الساحل المتصالح، خاصة بعد أن استطاعت البعثات التعليمية الكويتية ترسيخ وجودها شيئاً فشيئاً، بل ومهلت الطريق لغيرها من الدول، لتقوية الروابط العربية والعلاقات بين إمارات الساحل ودول مثل مصر وقطر والبحرين والسعودية (74).

لم تقدم لنا المصادر التاريخية أي جهود حقيقية بريطانية لمنهجة التعليم، أو تقديم مساعدات جادة وفعالية قبل المساعدات الكويتية، والتي اعتبرت الأولى من نوعها، وأسهم إطلاقها بشكل كبير في تنمية الواقع المجتمعي، وعلى الرغم من اندفاع الكويت في هذا التوجه وجديته إلا أنه كان في بعض المراحل يتطلب توجهاً حذراً، خاصة أن بريطانيا لم تكن راضية عنه واتسمت مواقفها منه بالسلبية والمعارضة أحياناً، وتعتمدت في كثير من الأحيان الإحجام عن تقديم أي عون، وإن كانت في بعض الأحيان تحاول لفت النظر ببعض الأنشطة في إطار مهني أو فني.

وتكشف لنا الوثائق البريطانية أن بريطانيا كانت تعتبر هذه المساعدات تحدياً مباشراً لها في بعض الأحيان، وكانت تتساءل في أحيان أخرى عن الدوافع الحقيقية لها، خاصة من جهة الكويت، وقد أشار المقيم السياسي البريطاني بالوكالة في البحرين (سي أية جوليت) في رسالة سرية لدار الاعتماد السياسي



بدبي في 24 يونيو 1958م إلى أنه أثناء حديثه مع السيد مرشد العصيمي<sup>(75)</sup> المسؤول عن الأوضاع التعليمية بإمارات الساحل العماني، لمس رغبة الكويت الكبيرة في تقديم مساعدات ضخمة لإمارات الساحل خاصة في مجال التعليم، معبرا عن تخوفه من هذه المساعدات، ومتسائلا هل هي من قبيل تكريس النفوذ الكويتي في المنطقة ؟ أم أنها مجرد نتيجة للازدهار المتزايد الذي تعيشه بجانب مشاعر الود نحو أشقائها الفقراء في الطرف الجنوبي من الخليج<sup>(76)</sup>؟.

ويبدو أن المطالب المتكررة لسكان إمارات الساحل المتصالح بشأن حاجتهم لمساعدات تعليمية، والرغبة في زيادة هذه المساعدات، خففت من الصدام الكويتي مع السياسة البريطانية، حول الإصرار الكويتي على تقديم دعم لتحديث التعليم بإمارات الساحل العماني، وبشكل وضع المواقف البريطانية في إطارها الصحيح، وعدم تفسير سياسة الكويت التعليمية تجاه إمارات الساحل العماني تفسيراً خاطئاً، كمحاولة الكويت تصفية الوجود البريطاني أو تحدي السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي.

وعلى الرغم من هذا فقد سادت قناعة لدى الجانب البريطاني أنه لا مجال لوقف المساعدات الكويتية التعليمية لإمارات الساحل المتصالح، خاصة بعد أن خرجت الهند عن سيطرتها عام 1947 م، وتولد إحساس لدى ساستها بأن الخليج لم يعد مهما لبريطانيا كطريق إلى مستعمراتها الكبرى (الهند) بقدر ما أصبح مهما لتأمين المصالح الاقتصادية البريطانية في المنطقة، وخصوصاً أن مناطق النفوذ المتاخمة للخليج العربي بدأت تخرج عن السيطرة الفعلية البريطانية شيئاً فشيئاً، حيث تراجعت المصالح البريطانية بإيران لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت مسؤولة عن أمن واستقرار إيران، أما العراق فإن ثورة 1958 م التي أطاحت بنظام نوري السعيد وجهت ضربة قوية للمصالح الإنجليزية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بصفة عامة، كذلك بدأت بعض المستعمرات البريطانية تنفصل إدارياً وسياسياً عن بريطانيا بشكل

واضح، كما نالت الكويت استقلالها عام 1961 م وتخلت بريطانيا عن التزاماتها الدولية تجاه عدد من الدول الأخرى .

كما وجدت بريطانيا نفسها مطالبة بضرورة التقليل من التزاماتها العسكرية في منطقة الخليج العربي، خاصة في ظل المعارضة الداخلية، بالإضافة إلى النقص في ميزان المدفوعات، واتخاذ قرارات تتيح حرية التحرك لبعض القوى السياسية في المنطقة خاصة في الميدان الاجتماعي.

وفي هذا الاتجاه كتب موليسون (G. Mollison) في أبريل 1967 تقريراً أشار فيه إلى أن منطقة إمارات الساحل لم تكن بريطانيا تعول عليها كثيراً في إطار خططها التنموية، ولم تكن ضمن دائرة اهتمامها؛ ولهذا ترك لحكامها أن يتلقوا المساعدات التي تسهم في رفع مستواهم المجتمعي<sup>(77)</sup>، إذ لم يعد بإمكان الإدارة البريطانية وهي تعيد صياغة إستراتيجية التعامل السياسي والإداري في المنطقة أن تغفل أو تتجاهل ما طرأ من تطورات في الأوضاع المحلية والعالمية، وما فرضته على بريطانيا من تغير في مفاهيم التعامل وقواعده، كما أن الأوضاع الدولية ذاتها جعلت الكثير من الأنماط الاستعمارية التي كانت توائم المنطقة غير ذات جدوى، في ظل إنشاء عدد من المنظمات الدولية وامتداد روح القومية العربية في المنطقة، والهادفة إلى تصفية النظم الاستعمارية القديمة، وتأكيد حقوق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال خاصة بعد ثورة 1952 م بمصر، وما صاحبها من مد القومي عربي.

لهذا اتجهت بريطانيا للتعاون والتنسيق مع جهات مختلفة، من أجل تنفيذ مشاريع تعليمية بإمارات الساحل المتصالح، وتوفير الدعم المالي لها، حتى لا تتهم بالعمل من أجل إحباط هذه الجهود " ففي رسالة سرية بريطانية مرسلة إلى دبي بتاريخ 26 يونيو 1958 أشارت إلى أن التنسيق مع الكويتيين في مجال التعليم في الإمارات ضرورة لا مفر منها<sup>(78)</sup> كما جاء في رسالة أخرى بتاريخ 29 يونيو 1958م حول المساعدات الكويتية التعليمية في إمارات الساحل المتصالح ما نصه " قد يكون من الخطورة فعلاً بالنسبة لنا

أن نبدو بأننا نعقل التطوير التعليمي في الإمارات المتصالحة " (79) كما اعترفت أيضا أن بريطانيا لم تكن لتعطي انطبعا للكويين بأنها تعتبر السيطرة على عملية التعليم في الإمارات حقا حصريا لهم فقط، كما كان المعتمد السياسي بالكويت يعطي " دائرة التعليم " تفاصيل حول خطط تطوير التعليم بالإمارات حتى لا تتهم بريطانيا بأنها تحاول عرقلة الجهود الكويتية (80)، وفي إحدى الرسائل البريطانية التي كانت ترصد عن قرب وقلق هذا الدعم الكويتي، أشارت إلى أنه يجب أن يكون هناك تمثيل كويتي، أو على الأقل تكون هناك صلة وثيقة لها بأي لجنة في الإمارات المتصالحة تتعلق بتطوير التعليم (81).

كما أن التحولات السريعة في الأوضاع السياسية والاقتصادية والمجتمعية في كل من إمارات الساحل المتصالح والكويت وضعت بريطانيا في مأزق حقيقي تطلب مرات عديدة الرضا بالأمر الواقع، فهي من ناحية، ترفض مساعدة الكويت وترى أنها لا تتفق مع سياستها الخارجية (من وجهة نظرها) في نفس الوقت الذي لا ترغب فيه بالظهور بمظهر المستعمر الذي يحاول إعادة الحقب الاستعمارية المتداعية، ومن ناحية أخرى لا تريد ظهور أي قوى سياسية معارضة لها، لأن ذلك من شأنه أن يعزز من قوة الاتجاهات التي تتهمها بفرض سياسة استعمارية وتنادي بطردها والخروج من منطقة الخليج العربي، كما أن عمل الكويت في الكثير من الأحيان بجهود منفصلة وغير منسقة مع الجانب البريطاني، كان يسبب لهم شعورا بانتقال عملية السيطرة السياسية على سياسة الدول خارج مناطق نفوذها المباشر، فقد ناقشت بريطانيا أكثر من مرة الشيخ عبد الله السالم في هذا الأمر إلا أنه كان دائما يحيلهم إلى مرشد العصيمي (82)، الأمر الذي أدى إلى حنقهم على الشيخ عبد الله الذي كانت المؤشرات تدل على أنه ماض بشدة في تقديم دعمه لجارته العربية، وأن لديه النية في توسيع هذه البرامج والمشروعات التعليمية، الأمر الذي كان يعزز من تخوف بريطانيا وحذرها من توجهات الشيخ عبد الله السالم (83).

وكان البريطانيون يعتقدون أن بوسعهم كبح جماح هذه المساعدات الكويتية بعيدا عن المغامرات السياسية غير المحسوبة إذا ما قامت الإدارة البريطانية بإقرارها ومساندتها واضفاء نوع من الطابع الرسمي عليها، كمحاولتها عقد مقابلات للتنسيق مع مرشد العصيمي مسؤول التعليم، والمبعوث الخاص بالشيخ عبد الله السالم، غير أنها وجدت أن الاندفاع الكويتي والدعم المتواصل لم يكن متجاوبا بصورة كبيرة مع مخططاتهم، لذا سيسبب ارتباكا لبعض الخطط السياسية التي تركز عليها، الأمر الذي أدى إلى استمرار التعارض بين الطرفين بصورة ملحوظة . فتشير الوثائق البريطانية إلى تخوف بريطانيا من دخول الكويت كشريك ولاعب رئيسي في النظام التعليمي بإمارات الساحل في تقرير (ميور) في نوفمبر 1955 م، الذي بعث به لوزارة الخارجية البريطانية، والذي لفت من خلاله نظر حكومته لخطورة الأوضاع التي قد تواجه بريطانيا، بخلق مشكلات للسياسة البريطانية المتبعة بها، من جراء دخول النظم التعليمية النظامية لإمارات الساحل المتصالح، والجهود التعليمية التي تبذلها بعض الدول وعلى رأسها الكويت (84).

لهذا دارت ردود الفعل البريطانية على الجهود الكويتية حول محاولات التقليل منها، ووضع العراقيل أمامها، أو التعامل معها - في بعض الأحيان - من منطلق الحرص والحذر؛ لعدم قدرتها على قبولها سياسيا من جانب، وفشلها في إيقافها من جانب آخر، بل في الكثير من الأحيان اضطرت بريطانيا إلى التفاعل مع تدفقها بصورة كبيرة في ظل إدراك المجتمع الإماراتي بأهميتها والتجاوب معها.

ومما دفع بريطانيا إلى التسليم بقبول هذا الدور الكويتي معارضتها قيام الجامعة العربية بدور لتحديث التعليم في إمارات الساحل المتصالح؛ لهذا رأت أنه في مقابل معارضاتها لدور تلعبه الجامعة العربية، أنه يجب عليها غض الطرف عن

المساعدات الكويتية، أو غيرها من الدول العربية المجاورة، حتى لا يكون دور الجامعة العربية هو البديل، وهو

ما لم تكن ترضاه أو توافق عليه، خاصة أن الجامعة العربية أبدت اهتماما بقضية التعليم وكل ما يرتبط بقضاياها في إمارات الساحل المتصالح.

كما بدأت كذلك تراقب الجهود المقدمة من بعض الدول كمصر والبحرين وقطر، وذلك بعد توصيات مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في القاهرة في يناير 1964 م، والتي دفعت مجلس الجامعة لإصدار قرار في مارس 1964 م بإيفاد بعثة خاصة لإمارات الساحل المتصالح برئاسة الأمين العام للجامعة، وبالتنسيق مع الكويت من أجل بحث قضايا التعليم<sup>(85)</sup>.

ولهذا كلفت لجنة كويتية يرأسها بدر خالد البدر<sup>(86)</sup> بالسفر إلى إمارات الساحل المتصالح قبل زيارة بعثة الجامعة العربية؛ لعمل مسح شامل لأوضاع التعليم في إمارات الساحل، ودراسة إيجابياته وسلبياته، وتقديم برنامج عمل لما يمكن أن تقدمه الجامعة العربية والدول الشقيقة من دعم للارتقاء بمستوى التعليم في إمارات الساحل المتصالح، كذلك طلب من اللجنة شرح الأهداف التي يمكن أن تحققها زيارة البعثة، حتى يكون هناك تصور لما يمكن أن يتم عمله في المرحلة القادمة<sup>(87)</sup>.

وقد يكون طلب الجامعة العربية من الكويت إيفاد هذه البعثة دليلا واضحا على ما تقوم به الكويت من دعم وجهود تتعلق بمسيرة التعليم في إمارات الساحل، وأنها إن لم تكن صاحبة الفضل في تحسين التعليم فإنها من أكثر الدول معرفة بواقع التعليم هناك، كما يعكس هذا الطلب أيضا التقدير السياسي والمعنوي الكبير للكويت، وأعطى صورة واضحة المعالم، ظهر منها أن هذه المساعدات المقدمة تتنافى مع أي تفسير يحاول أن يذهب إلى أنها تأهيل لسياسة كويتية سيكون لها إشراف على الأوضاع السياسية بإمارات الساحل المتصالح فيما بعد.

وأمام هذا وجدت بريطانيا نفسها مطالبة بأن تتعامل مع هذه المستجدات، فعملت بصورة خفية على إجراء اتصالاتها مع حكام إمارات الساحل مذكرة إياهم بالاتفاقيات والمعاهدات المعقودة سابقا، كما

حرصت على أن تلفت النظر إلى أنها ترفض هذه التحركات من قبل الجامعة العربية، كما ترفض إثارة موضوع زيادة العلاقات الرسمية لإمارات الساحل مع الجامعة، أو أي موضوع يتعلق بالالتحاق بالمنظمة، وهو الأمر الذي أرسل فيه كتاب سري من البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية في 9 أكتوبر عام 1964م، تضمن توصية بأنه لو أثبتت أي مسألة بخصوص انضمام إمارات الساحل تحت لواء الجامعة العربية فعلى بريطانيا الإصرار على عدم التنازل عن مسؤوليتها عن الشؤون الخارجية للإمارات، وأن أي علاقات ستقوم بين الطرفين ستكون سابقة لأوانها ولا يمكن أن تحظى بموافقة بريطانيا (88)، بعد أن شعرت بأن لعب الجامعة العربية لدور سياسي نشط قد يؤثر كثيرا على نفوذها، الأمر الذي سوف يعقد الأوضاع التي تتجه إلى الأسوأ بالنسبة لاستمرار الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي (89).

والحقيقة أن بريطانيا ومخاوفها كانت تجد ما يدعمها على أرض الواقع؛ فالكويت وبقية الدول التي تساعد إمارات الساحل لم تتوقف عن تقديم المساعدات لها، بل إنها زادت مساعداتها من عام لآخر، وهذا ما عبر عنه خالد البدر مبعوث الجامعة العربية والممثل الشخصي للشيخ عبد الله السالم، حينما أشار إلى أنه لمس قدرا كبيرا من الترحيب والتجاوب لدى أمراء الساحل لما تقوم به الكويت، وما تقدمه أيضا بقية الدول العربية من مساعدات، وأشار إلى أن هذه الزيارة لبعثة الجامعة العربية يمكن أن تكون بداية عهد جديد من الصلات الأخوية بين إمارات الساحل وأشقائها العرب بصورة أكثر فعالية (90) الأمر الذي حمل بريطانيا على اعتبار هذه الجهود من بعض الدول تحديا لسياستها ونوعا من التدخل في شؤونها الخارجية (91) وكانت الظاهرة الخطيرة في نفس الوقت بالنسبة للبريطانيين هو ذلك الموقف السياسي الداعم من قبل حكام الإمارات أنفسهم وأهاليها للجهود الكويتية وغيرها.

ويبدو أن السلبية التي كان يتعامل بها الجانب البريطاني مع الكويت والشيخ عبد الله السالم؛ لتقليل التوجهات الكويتية نحو إمارات الساحل المتصالح جاءت مخيبة للآمال، فقد وضح أن الشيخ عبد الله السالم

يسعى لتكريس هذا التوجه، بل وجعل الكويت تمارس دورا أكبر في مساعدة بعض أشقائه من البلدان العربية اقتصاديا، إلا أنه في مقابل هذا الدور لم يكن يسعى بالطبع لكسب عدااء بريطانيا بشكل مباشر، فكان حذرا في تحركاته نتيجة لمعرفته المسبقة بحساسية التحرك الكويتي والأوضاع المتوترة في المنطقة، ولهذا نجده يحاول توطيد علاقاته بالاتصال بدول الجامعة العربية المرتبط بها دبلوماسيا، حتى لا يتهم بأنه يسعى لدور سياسي منفرد أو يفسر هذا التوجه تفسيراً خاطئاً من قبل البعض.

وهذا ما عبر عنه السيد أحمد السقاف في لقائه مع الشيخ عبد الله السالم في عام 1963م - وكان وقتها وكيلًا لوزارة الإرشاد - حين أشار إلى أن القومية التي يتميز بها الشيخ عبد الله السالم كانت في كثير من الأحيان تترجم لأفعال على أرض الواقع، ودعم القضايا القومية والعربية وهو ما ظهر لاحقا حين تم إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية العربية<sup>(92)</sup>، كما أنه وبعد أن رجع وفد الجامعة من إمارات الساحل في العاشر من نوفمبر 1964 قدم تقريرا وافيا عن أوضاعه ذهب فيه إلى ضرورة وضع خطة للعمل العربي المشترك تقوم على المعونة الثقافية والتنمية الاقتصادية للساحل، كما اقترح فيه إنشاء مركز للتنمية في المنطقة<sup>(93)</sup>، الأمر الذي لاقى قبولا في نفس الحكومة الكويتية التي رحبت دائما بما كان يتخذ من قرارات تساعد على رفع الجوانب التنموية في إمارات الساحل، كذلك أبدت الكويت استعدادها لتحمل أي تكاليف لهذه البرامج والخطط الموضوعة من قبل الجامعة العربية.

وقد لوحظ أيضا أن بعثة الجامعة العربية وفي إطار هذا التقرير أيضا وجهت تهمة للجانب البريطاني بأنه خلال فترة وجوده الطويلة بالمنطقة لم يقم بأية مشروعات إنمائية أو تعليمية مهمة، باستثناء بعض المدارس المهنية والفنية في الشارقة ودبي، كما وافقت اللجنة على تقديم مليون جنيه إسترليني للبدء في البرامج والمشروعات التنموية المقترحة، وقررت أن يكون هناك لجنة للإشراف على ما سيتم تقديمه، تتألف من ممثلي

الدول المانحة والتي كان على رأسها الكويت، وتم إبلاغ حكام الساحل بما تم الاتفاق عليه من مشاريع ستخدم بدرجة كبيرة قطاعي التعليم والصحة (94).

كما كانت الكويت حاضرة أيضا وبقوة من خلال البعثة الفنية التي أرسلتها الجامعة العربية في ديسمبر 1964 م، وهي البعثة التي قامت بجولتها، والتقت بالمعتمد البريطاني، وقدمت له بعض التصورات والمشروعات المهمة التي تحتاج إليها إمارات الساحل، في إطار سعيها لدعم برامج التنمية هناك، كما قام الأمين العام المساعد للجامعة العربية بإبلاغ حكام إمارات الساحل أن الجامعة تسلمت ما يقارب من تسعمئة ألف جنيه إسترليني لبرنامج التنمية في الساحل، كانت الكويت داعما أساسيا فيها (95)، وأبدت اللجنة استعداد الجامعة العربية للقيام بتنفيذها معتمدة على المساعدات المقدمة (96).

وفي فبراير 1968م عقد مؤتمر في دبي بالساحل المتصالح ضم آنذاك تسعة من الشيوخ، وهم شيوخ البحرين وأبو ظبي وقطر ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ليخرج هؤلاء الشيوخ بقرار في نفس العام بتكوين فيدرالية الإمارات، وهو القرار الذي لاقى القبول والترحيب، خاصة من جانب الكويت التي أبدت تأييدها لهذا التوجه القومي المتوثب للمزيد من الاستقرار وكسب عناصر الانفتاح .



## الخاتمة

تعكس السياسة الخارجية لأي دولة إيديولوجيتها ومصالحها الاقتصادية والقومية، لهذا نرى أن ظهور النفط كان له تأثيره في تشكيل اتجاهات السياسة الخارجية للكويت تجاه أشقائها من دول الجوار العربي، فالوفرة الاقتصادية التي أتاحها اكتشاف البترول وتصديره جعلت حكام الكويت يدركون أن أي فراغ سياسي في المنطقة قد يلقي بتبعات مؤلمة على الجانب الكويتي، خاصة أن الكويت محاطة بقدر من الأطماع التي يمثل الجانب العراقي أحد أهم أوجهها، كذلك بدأت الكويت تؤمن بأن تزايد الأهمية الاقتصادية للمنطقة، سيشكل عليها عامل ضغط قوي يستلزم اتخاذ تدابير أخرى تحاول بها تخفيف هذه الضغوط والإمساك بأوراق مختلفة تدعمها؛ فقد كانت الكويت حتى بداية الخمسينيات من القرن الماضي ليس لديها إستراتيجية متكاملة تجاه دول الجوار، بقدر ما كان لها مجموعة من السياسات التي تتعامل بها مع كل دولة على حدة، لتأمين مصالحها الاقتصادية.

كما أن ظهور مؤشرات الانسحاب البريطاني من الهند دفع الكويت للتحرك من أجل ضمان أمن واستقرار الخليج بعد الانسحاب، من هنا قد تكون الجهود والمساعدات التعليمية الكويتية لإمارات الساحل المتصالح أحد أبعاد هذا التحرك، لهذا كانت مساعي الشيخ عبد الله السالم الخثيثة لتقديم مساعدات تعليمية في ظل وجود إمارات الساحل المتصالح تحت الإشراف البريطاني المباشر محاولة جريئة، خاصة أن الكويت لم تكن في حالة تسمح لها بالتصادم المباشر مع السياسة البريطانية، أو معارضتها معارضة علنية، بقدر ما كان لديها رغبة وتطلع حقيقي لخلق مصالح للكويت مع جاراتها العربية " لأنها كانت في حاجة حقيقية إلى الانفتاح وكسب التأييد السياسي والدعم من دول الجوار في مواجهة أي تهديد إقليمي أو خارجي، لهذا كان جزء كبير من المساعدات التعليمية التي قدمتها لإمارات الساحل المتصالح تقدم تحت إشراف جامعة الدول العربية، وليس من أجل السعي لفرض واقع سياسي لمصلحتها، ولعل هذا ما دفع بريطانيا لغض الطرف عن تلك المساعدات بل والعمل في بعض الأحيان للتنسيق من أجل استمرارها، كما

ظهرت آثار هذه الجهود والمساعدات في عدد من الجوانب كان أهمها الجانب الاجتماعي، حيث اعتبر الكثيرون أن الجهود التعليمية الكويتية التي قدمتها لأشقائها في إمارات الساحل المتصالح حافظوا للاستقرار هناك، بعد أن تولد لدى أفراد المجتمع إحساس بالأمن الاجتماعي أكثر من ذي قبل، بجانب أن المجتمع أصبح أكثر قدرة على التجاوب مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية، كما أن هذه المساعدات المقدمة من الكويت لم تحمل في طياتها الارتقاء بالمستوى الاقتصادي لأبناء هذه الإمارات، كما يلاحظ أن السياسة التعليمية الكويتية في إمارات الساحل المتصالح لم تحاول فرض نظم تعليمية معينة، أو مناهج خاصة، بل نرى أن الجوانب الفنية تركت لأهل الاختصاص والبعثات التعليمية من مدرسين وموجهين وغيرهم من التربويين والإداريين المختصين، ولم تتطلع سياسة التعليم التي اتخذتها الكويت للعب أي دور ذي طابع سياسي خاص، حيث ربطت التعليم في جميع المراحل بأمور التنمية العامة للدولة، ولم تقتصر الجهود التعليمية على التعليم على الداخل فقط فكانت هناك بعثات تعليمية للخارج قدمتها الكويت لأبناء إمارات الساحل المتصالح، كما أن هذه الجهود التعليمية امتدت بعد أن تسلمت الإمارات - وبعد التوحد وحصولها على الاستقلال - جميع أمور المنظومة التعليمية التي كانت قد نضجت وتطورت وضاهت مثيلاتها في مختلف بلدان دول الجوار، وقد يكون نجاح هذه الجهود وراء تمهيد الطريق لبناء قاعدة وركيزة تعليمية راسخة كانت أساساً قامت عليه مختلف القطاعات الأخرى للدولة، بل يمكن القول إن هذه الجهود التعليمية نجحت بدرجة كبيرة في توجيه الغريزة المتأصلة لدى المجتمع الإماراتي لتحقيق أهداف نموها وتطورها في المنطقة، بالدرجة نفسها التي كان عليها أشقاؤه وجيرانه من دول الجوار، وحسبما تقتضيه ظروف السياسة المحيطة والتحديات التي واجهتها، كذلك قد يكون تقديم الكويت مساعدات في القطاع الأكثر أهمية للسكان في إمارات الساحل المتصالح، أكبر دلالة على صدق النوايا، في ظل هذه التجارب المريرة التي عاشتها شعوب المنطقة من النجاح والفشل، وتكوين أحلاف، والعيش في ظل تبعات إقليمية وقوى استعمارية محتكرة، بما يعكس جهداً إنسانياً واضحاً أتى ضمن إطار سياسة كويتية صادقة ورغبة حقيقية في مد يد العون للأشقاء..

## الهوامش

- (1) قبل ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة الحالية كانت المنطقة تسمى ساحل عمان، إلا أنه وبعد منتصف القرن الثامن عشر ولعدم وجود ترسيم واضح للحدود بين إماراتها المختلفة استمرت النزاعات على مناطق النفوذ، حتى كان عام 1853 الذي تم فيه توقيع المرحلة الأولى من اتفاقية مع البريطانيين لإعادة الهدوء في مياه الخليج والعمل على الحد من النزاعات الحدودية والقبلية الأمر الذي أدى إلى توافق نسبي بين زعماء القبائل، وفي سنة 1892 أصبحت الإمارات المتصالحة خاضعة لحماية الحكومة البريطانية التي أصبحت مسؤولة عن شؤونها والدفاع عنها، وبعد الاتحاد عام 1971 م تكونت الدولة من سبع إمارات هي (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، رأس الخيمة، أم القيوين، الفجيرة) وهو نفس العام الذي نالت استقلالها فيه عن بريطانيا- راجع سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، ط 1، ج 2، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1972، ص 78-79 أيضا راجع ابتسام عبد الأمير الخالد، موزة السويدي، تاريخ التعليم في الإمارات خلال الحقبة الزمنية (1900-1993) م قسم البحوث، ط 1، وزارة التربية والتعليم، الإمارات، د.ن، 1993 م، المقدمة.
- (2) كالكويت، والسعودية، وقطر- راجع تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية (1797-1965) م بريطانيا والقيادات الرائدة (1945-1965) م، تحقيق محمد مرسي عبد الله، مشرف الترجمة، لزي ماكلوكلين، مطابع أنطوني رو ليمتد، المجلد الثالث، إنجلترا، مركز لندن للدراسات العربية، بإذن من مكتب قرطاسية صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا، 1997 م، ص 408 .

- (3) خالد محمد القاسمي، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، ط 2، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999 م، ص 217 - كذلك انظر روز ماري سعيد زحلان، وآخرين، الوحدة والحكم البريطاني تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، د.ط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1987م، ص ص 24-37.
- (4) محمد بن عبد الرحمن، التعليم في مكة والمدينة في آخر العهد العثماني، ط 3، الرياض، دار العلوم، 1985 م، ص 125.
- (5) لذلك اعتبرها البعض مؤسسة دينية في المقام الأول - راجع محمد توهيل، وآخرين، مجتمع الإمارات الأصالة والمعاصرة، ط 1، العين، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2005، ص 146.
- (6) FO 371/ 149143, Report on Education, from Hawley to British Residency in Bahrain, dated 1/11/1960.
- (7) ويعرفه البعض الآخر بالشيخ أو الفقيه، ولم يكن للمطوع ارتباط معين لدى الحكام، كذلك لم يكن خاضعا لتوجيهات السلطة، أو يحصل على مخصصات مالية ثابتة وإنما كانوا يختارونه اختيارا طيعيا - للمزيد راجع، عبد الله علي الطابور، التعليم التقليدي، المطوع في دولة الإمارات العربية، ط 1، الإمارات، د.ن، 1992 م، ص 17.
- (8) عبيد راشد العقروبي، تاريخ تطور التعليم في إمارات ساحل عمان 1950-1971، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة الأزهر، 1994، ص 59.
- (9) محمد توهيل، وآخرون، مجتمع الإمارات الأصالة والمعاصرة، ص 146 .
- (10) وزارة التربية والتعليم الإماراتية، قطاع التخطيط والتقويم، إدارة المعلومات والبحوث، تاريخ التعليم في الإمارات خلال الحقبة الزمنية (1900-1993)، ص 4 - 6.

- (11) محمد توهيل وآخرون، مجتمع الإمارات الأصالة والمعاصرة، ص 146 .
- (12) كما شارك في هذا الحراك المثقفون والمتعلمون؛ وبعض علماء من الجوار كنجد والموصل والزبير - راجع عبد الله الطابور، التعليم التقليدي، المطوع في دولة الإمارات العربية، ص، ص 138 - 140.
- (13) العقروبي، تاريخ تطور التعليم في إمارات ساحل عمان 1950-1971، ص 65.
- (14) وزارة التربية والتعليم الإماراتية تاريخ التعليم في الإمارات خلال الحقبة 1900-1993، ص 38.
- (15) المرجع السابق، ص ص 26-29.
- (16) محمد توهيل وآخرون، مجتمع الإمارات الأصالة والمعاصرة، ص 144.
- (17) محمد مطر العاصي، مسيرة التعليم في دولة الإمارات، ط 1، دبي، مطابع البيان التجارية، 1993 م، ص 59.
- (18) التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، إشراف عبد الرحمن حسن الإبراهيم، عبد الرحمن أحمد الأحمد، د. ط، الكويت، ذات السلاسل، 1990، ص 19.
- (19) انظر تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية، المجلد الرابع، ص 500-529.
- (20) يعقوب حجي، الكويت القديمة، ط 1، الكويت، مركز البحوث، 2001م، ص 33-39.
- (21) يعقوب يوسف الكندري، الديوانية الكويتية ودورها الاجتماعي والسياسي، ط 1، الكويت، د.ن، 2002م، ص 61.

- (22) انظر جمال زكريا قاسم، الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول 1507-1840 م، د. ط، القاهرة، دار الفكر العربي، 1985 م، ص 10.
- (23) فاطمة الصايغ، الإمارات من القبيلة إلى الدولة، ط 1، العين، دار الكتاب الجامعي، 2000، ص 179.
- (24) حسين عبد العزيز وآخرون، تاريخ التعليم في الكويت، د. ط، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2002، ص 291.
- (25) تعتبر المدرسة الوحيدة النظامية في منطقة الساحل آنذاك التي كانت مفتوحة من قبل، غير أن تدهور أحوال تجارة اللؤلؤ حال دون استكمال سير العملية التعليمية بها، وانتعاش الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى إعادة افتتاحها مرة أخرى من قبل محمد بن علي الحمود، واستمرت تؤدي
- خدماتها التعليمية حتى عام 1953 - انظر المرجع السابق، ص 291.
- (26) وزارة التربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ التعليم خلال الحقبة الزمنية 1900-1903 م، ص 52.
- (27) العقروبي، تاريخ تطور التعليم في إمارات ساحل عمان، ص 168.
- (28) توهيل وآخرون، مجتمع الإمارات الأصالة والمعاصرة، ص 146 .
- (29) FO 371/163035, Letter from the Ruler of Sharjah to the Kuwaiti Delegation, dated 29/1/1962.
- (30) حسين عبد العزيز وآخرون، تاريخ التعليم في الكويت، ص 291.
- (31) ابتسام عبد الأمير وآخرون، تاريخ التعليم في الإمارات، ص 52.

- (32) أُرشيف وزارة التربية بدولة الكويت، قسم شؤون التربية، تقرير عن تطور التعليم في الساحل لعام 63/62، ص1.
- (33) تم وقتها تعيين أحمد مصطفى طه مديرا للمدرسة - للمزيد راجع محمد الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات - قراءة في الوثائق البريطانية، ط 1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 16.
- (34) حسين عبد العزيز وآخرون، تاريخ التعليم في الكويت، ص 291.
- (35) خالد القاسمي، نشأة وتطور التعليم في الإمارات العربية، ص 36-37.
- (36) محمد الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات - قراءة في الوثائق البريطانية، ص 17.
- (37) وزارة التربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ التعليم في الإمارات خلال الحقبة الزمنية 1900 م، ص 57 - 58.
- (38) حسين المطوع وآخرون، التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة"، د.ط، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 21.
- (39) محمد الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات - قراءة في الوثائق البريطانية، ص 17.
- (40) حسين المطوع وآخرون، التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، ص 20 .
- (41) المرجع السابق، ص 21.
- (42) خالد محمد القاسمي، التاريخ السياسي الاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 1945-1991 م، د.ط، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، د.ت، ص 52.
- (43) النداء وجهه علي بن عامر مستشار حاكم الفجيرة آنذاك لمراسل مجلة العربي الكويتية سنة 1960 - راجع مجلة العربي، العدد 24، الكويت، 1960، ص 75.
- (44) حسين عبد العزيز وآخرون، تاريخ التعليم في الكويت، ص291.

- (45) تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية ( 1797-1965م)، المجلد الثالث، الوضع الداخلي (1600-1966 م)، ص 440.
- (46) محمد القاسمي، التاريخ السياسي الاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 1945-1991م، ص 53 .
- (47) مرشد العصيمي من رجالات الكويت المعروفين، وكان يمثل دولة الكويت في إمارات الساحل ولاسيما الشؤون المتعلقة بالجانب المالي والإداري - انظر عارف الشيخ، تاريخ التعليم في دبي، 1912-1972م، دراسة توثيقية، ط1، دبي، 2004، ص 275 - كذلك تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية، المجلد الرابع، ص 655.
- (48) محمد مطر العاصي، مسيرة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ط 1، دبي، مطبعة البيان التجارية، 1993 م، ص 59.
- (49) خالد القاسمي، نشأة وتطور التعليم في دولة الإمارات العربية، ص 39.
- (50) المرجع السابق، ص 275.
- (51) حسين المطوع وآخرون، التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، ص 21.
- (52) عارف الشيخ، تاريخ التعليم في دبي، 1912-1972 م، ص ص 275 - 276.
- (53) المرجع السابق، 275-276.
- (54) وزارة التربية، دولة الإمارات العربية المتحدة، إدارة البحوث، ص 64.
- (55) عارف الشيخ، تاريخ التعليم في دبي، 1912-1972 م، ص ص 277 - 288.
- (56) المرجع السابق، ص 290.
- (57) خالد القاسمي، نشأة وتطور التعليم في دولة الإمارات، ص 43.



(58) حسين محمد المطوع وآخرون، التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، ص 24-25.

(59) تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية، المجلد الرابع، ص 655.

(60) خالد القاسمي، نشأة وتطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 45.

(61) المرجع السابق، ص 48.

(62) محمد أحمد العجماوي - عمر الخالدي، تطور التعليم في دولة الإمارات العربية (1905-

1971م)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الثانية عشرة، العدد 45، يناير 1986، ص 128.

(63) إلا فيما عدا إمارة أبو ظبي التي كانت تعتمد على البعثات التعليمية الأردنية والتي كانت مناهجها تتعارض بعض الشيء مع ما هو موجود في المناهج الكويتية المقدمة، وقد يكون هذا بسبب أن إمارة أبو ظبي كانت تعتبر ذات مقدرات مالية أوفر من بقية إمارات الساحل المتصالح خاصة وقد كانت بدايات النفط بها ترجع للعام 1954 م راجع جان جاك بيربي، جزيرة العرب، تعريب نجدة هاجر، سعيد الغز، ط1، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، 1960 م، ص 225.

(64) رغبة من دائرة المعارف الكويتية في تنظيم هذه المساعدات ومدّها إلى الجنوب في الجزيرة العربية ومناطق أخرى في أفريقيا كالسودان قامت بالدعوة لإنشاء الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، على الرغم من أن تدفق النفط الكويتي لم يكن قد مضى عليه أكثر من سبع سنوات، وهو ما يعكس رغبة حقيقية من

جانب الكويت في مد يد العون لأشقائها العرب آنذاك - للمزيد راجع تاريخ التعليم في دولة

الكويت، دراسة توثيقية، المجلد الثاني، مجلس المعارف في 25 عاما، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2002، ص 292.

- (65) عارف الشيخ، تاريخ التعليم في دبي، 1912 - 1972، ص 287.
- (66) محمد مطر، مسيرة التعليم في دولة الإمارات العربية، ص 105.
- (67) أرشيف وزارة التربية بدولة الكويت، قسم شؤون التربية، تقرير عن تطور التعليم في الساحل، لعام 70 / 71، ص 15.
- (68) مجلة العربي الكويتية، العدد 114، مايو 1968، ص 186.
- (69) عبد الله سليمان المغني، سياسة بريطانيا التعليمية في الساحل المتصالح، (1753 - 1971م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الإمارات، جامعة الشارقة، 2007 م، ص 33.
- (70) تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797 - 1965 م، المجلد الرابع، ص 662.
- (71) اتخذت بعض أشكال هذه المساعدات التعليمية أنشطة ثقافية ومؤسسية ولم تقتصر على التعليم المدرسي فقط، فعلى سبيل المثال كان في إمارة دبي النادي الثقافي والذي بلغ عدد أعضائه حوالي خمسين عضوا كما وجلت بعض المقاهي كأماكن للأنشطة الثقافية - راجع تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965 م، المجلد الثالث (بريطانيا والقيادات الرائدة، 1945-1965 م)، ص 28.
- (72) محمد أحمد العجماوي - عمر الخالدي، تطور التعليم في دولة الإمارات العربية (1905-1971م)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص 124.

(73) راجع سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي، ج 1، "مدخل عام . دراسة

للكويت"، د.ط، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1966-1967 ص ص 44 -

51.

(74) البداية الحقيقية للتعليم النظامي بالمملكة كانت في عام (1925) عندما أنشئت مديرية المعارف

العامة حيث بدأ الزحف التعليمي الذي شمل مراحل التعليم وأنواعه المختلفة وفي عام (1950)

تأسست الإدارة العامة للمعاهد العلمية- راجع حمد إبراهيم السلوم، التعليم العام في المملكة العربية

السعودية، ط 1، انترناشنال كرافكس، واشنطن 1991م، ص 11 .

(75) عارف الشيخ، تاريخ التعليم في دبي، 1912-1972 م، دراسة توثيقية، ط 1، دبي، 2004،

ص 275.

(76) تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية ( 1797-1965 م)، المجلد

الرابع، ص 655.

(77) FO 371/168929, Letter from G. Mollison to E. A. W. Bullock,

Ministry of Overseas Development, dated.5/4/1967

(78) تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية (1797-1965م)، المجلد

الرابع، ص 660.

(79) المصدر السابق، ص 661.

- (80) نفسه، ص 660.
- (81) نفسه، ص 657.
- (82) تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية (1797-1965م)، المجلد الرابع، ص 658 .
- (83) تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية (1797 - 1965 م)، المجلد الرابع، ص 659.
- (84) Report on Education in the Trucial States, by Muir, dated 7/11/1955, Records of the Emirates, op. cit., Vol. 11, p. 635..
- (85) نور الدين حجلأوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952-1971، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 249).
- (86) الممثل الشخصي لأمير دولة الكويت الشيخ عبد الله السالم ومبعوث الجامعة العربية آنذاك إلى إمارات الخليج العربي، للمزيد راجع تقرير الرحلة، تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية (1797-1965) م، المجلد الرابع، ص 475.
- (87) محمود علي الداوود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، د. ط، بغداد، منشورات مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة، 1980، ص 117.

(88) تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية (1797-1965م)، المجلد

الرابع، ص 480.

(89) FO 371\149143, Letter from H. G. Balfour to Political Agency in Bahrain, dated 11/9/1964.

(90) راجع تقرير الرحلة، تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية (1797-

1965م)، المجلد الرابع، ص 478.

(91) نور الدين حجالوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952-1971، ص 250.

(92) سعود مشعل الشمري، التوجه القومي في الكويت، ودوره السياسي (1945-1973) م، ط

1، الكويت، د. ن، 2008، ص 95.

(93) سيد نوفل - الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، ط 1، القاهرة، دار

المعرفة، 1967 م، ص 141 .

(94) نور الدين حجالوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952-1971، ص 255.

(95) محمد العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات، ط 1، دبي، دار الكتاب الحديث 2002، م،

ص 337.

(96) المرجع السابق، ص 323.



## قائمة المصادر والمراجع

أولا - الوثائق البريطانية:

- (1) FO 371/163035, Letter from the Ruler of Sharjah to the Kuwaiti Delegation, dated 29/1/ 1962.
- (2) FO 371/168929, Letter from G.Mollison to E.A.W.Bullock, Ministry of Overseas Development, dated 5/4/1967.
- (3) Report on Education in the Trucial States, by Muir, dated 7/11/ 1955, Records of the Emirates. Vol. 11, p.635.
- (4) FO 371\149143, Letter from H.G. Balfour to Political Agency in Bahrain, dated 11/9/1964.
- (5) FO 371/ 149143, Report on Education, from Hawley to British Residency in Bahrain, dated 11/11/1960.

## ثانيا-المراجع:

- (1) ابتسام عبد الأمير وآخرون، تاريخ التعليم في الإمارات، ط 1، دبي، قسم البحوث بوزارة التربية، 1993.
- (2) جان جاك بيربي، جزيرة العرب، تعريب نجدة هاجر، سعيد الغز، ط 1، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، 1960 م .
- (3) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول 1507-1840م، د.ط، القاهرة، دار الفكر العربي، 1985 م .
- (4) حسان حلاق وآخرون، دراسات في تاريخ المجتمع العربي، ط 1، بيروت، بيروت المحروسة للطباعة والنشر، 1991 م.
- (5) حسين عبد العزيز وآخرون، تاريخ التعليم في الكويت، د.ط، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2002 م.
- (6) حسين المطوع وآخرون، التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة "، ذات السلاسل، الكويت، 1990 م.
- (7) حمد إبراهيم السلوم، التعليم العام في المملكة العربية السعودية، ط1، انترناشنال كرافكس، واشنطن، 1991 م.
- (8) خالد محمد القاسمي، التاريخ السياسي الاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 1945-1991م، د.ط، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، د.ت.
- (9) خالد محمد القاسمي، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، ط 2، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999م.



- (10) روز ماري سعيد زحلان، وآخرون، الوحدة والحكم البريطاني تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، د.ط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م.
- (11) سعود مشعل الشمري، التوجه القومي في الكويت ودوره السياسي (1945-1973)م، ط1، الكويت، د.ن، 2008 .
- (12) سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، ط1، ج 2، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، 1972 م.
- (13) عارف الشيخ، تاريخ التعليم في دبي، 1912 – 1972م، دراسة توثيقية، ط 1، دبي، 2004.
- (14) عبدالله سليمان المغني.
- (15) عبد الله علي الطابور، التعليم التقليدي، المطوع في دولة الإمارات العربية، ط 1، الإمارات، د.ن، 1992م.
- (16) عبيد راشد العقروبي، التعليم في إمارات ساحل عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة الأزهر، 1994 م .
- (17) فاطمة الصايغ، الإمارات من القبيلة إلى الدولة، ط 1، العين، دار الكتاب الجامعي، 2000 م.
- (18) محمد أحمد العجماوي - عمر الخالدي، تطور التعليم في دولة الإمارات العربية (1905 - 1971) م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الثانية عشرة، العدد 45، يناير 1984م .
- (19) محمد العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات، ط 1، دبي، دار الكتاب الحديث، 2002م.
- (20) محمد الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات - قراءة في الوثائق البريطانية، ط1، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2009 م.

- (21) محمد بن عبد الرحمن، التعليم في مكة والمدينة في آخر العهد العثماني، ط 3، الرياض، دار العلوم، 1985 م.
- (22) محمد توهيل أسعيد، وآخرون، مجتمع الإمارات الأصالة والمعاصرة، د. ط، العين، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2005 م.
- (23) محمد فارس الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، 1862-1965، ط 1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2000 م.
- (24) محمد مطر العاصي، مسيرة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ط 1، دبي، مطبعة البيان التجارية، 1993 م.
- (25) محمد مطر العاصي، مسيرة التعليم في دولة الإمارات، ط 1، دبي، مطابع البيان التجارية، 1993 م.
- (26) محمود علي الداوود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، د. ط، بغداد، منشورات مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة، 1980 م.
- (27) نور الدين حجالوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952-1971، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003 م.
- (28) يعقوب حجي، الكويت القديمة، ط 1، الكويت، مركز البحوث، 2001 م.
- (29) يعقوب يوسف الكندري، الديوانية الكويتية ودورها الاجتماعي والسياسي، ط 1، الكويت، د.ن، 2002 م.
- (30) أرشيف وزارة التربية بدولة الكويت، قسم شؤون التربية، تقرير عن تطور التعليم في الساحل، لعام 71/70.

(31) أرشيف وزارة التربية بدولة الكويت، قسم شؤون التربية، تقرير عن تطور التعليم في الساحل لعام 63/62.

(32) تاريخ التعليم في دولة الكويت، دراسة توثيقية، المجلد الثاني، مجلس المعارف في 25 عاماً، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2002.

(33) التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، إشراف عبد الرحمن حسن الإبراهيم، عبد الرحمن أحمد الأحمد، د. ط، الكويت، ذات السلاسل، 1990.

(34) عبد الله سليمان المغني، سياسة بريطانيا التعليمية في الساحل المتصالح، (1753 - 1971م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الإمارات، جامعة الشارقة، 2007 م.

(35) مجلة الخليج العربي، المجلد الثالث عشر، العدد (1)، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1989م.

(36) مجلة العربي الكويتية، العدد 114، 1968.

(37) مجلة العربي، العدد 24، الكويت، 1960.

(38) مختارات من أهم الوثائق البريطانية (1797-1965 م) بريطانيا والقيادات الرائدة (1945-

1965م)، تحقيق محمد مرسي عبد الله، مشرف الترجمة، لزي ماكلوكلين، مطابع أنطوني رو

ليمتد، المجلد الثالث، إنجلترا، مركز لندن للدراسات العربية، بإذن من مكتب قرطاسية صاحبة

الجلالة ملكة بريطانيا، 1997.

(39) وزارة التربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، إدارة البحوث، تاريخ التعليم خلال الحقبة الزمنية 1900-1903م.

(40) وزارة التربية والتعليم الإماراتية، قطاع التخطيط والتقويم، إدارة المعلومات والبحوث، تاريخ التعليم في الإمارات خلال الحقبة الزمنية (1900-1993)، 1993 م.

modernization, it was, on the other hand, in real need of openness and gaining political support from its neighboring sisterly countries against any external regional threat. Asserting at the same time that Kuwait's awareness of change imposed by the reality of the new economic life must imply the ability to absorb these natural and human riches, which requires exerting a number of efforts, mainly toward neighboring countries with which its own survival, continuity, and role-integration are closely intertwined.

**Britain and Kuwaiti Educational Efforts  
to the Sahel Almitsaleh (1953-1971)**

**Abstract**

This study deals with Kuwaiti educational efforts in the emirates of Sahel Almitsaleh (Coast of Pirates) during the period stretching from 1953 through 1971. The same period that was started by the historical visit of Sheikh Abdullah Alsalem 1950-1965 to Sharjah, considered by many as the real starting point for the introduction of formal educational systems to the emirates of Sahel Almitsaleh until the establishment of the State and independence in 1971.

We have endeavored, in this study, to explain the real dimensions and trends of these efforts, and their effect and importance, and survey aspects surrounding them, most important of which was the British opposition. We have also asserted that these efforts were not aiming in fact at Kuwait playing a direct or indirect political role in the emirates of Sahel Almitsaleh, although these efforts might have been accompanied by political proposals and effects which we tried to analyze and trace with their associated factors. We have asserted this when discussing these efforts, through the integration of these efforts with the role of the Arab League.

We have shown, in this study, the basic features of the Kuwaiti educational efforts and their effects in addition to the attempts to obstruct them by the British side.

We have concluded that the Kuwaiti role did not exceed, besides the political role, the humanitarian effort, especially when we cannot isolate these efforts from the growing political and economic situation of Kuwait in the region, and that these efforts came within a specific framework of a sincere Kuwaiti policy and a real desire in working to strengthen Arab unity and interdependence and offer a humanitarian effort to the people and states of the region. We have also concluded that although Kuwait was on the path of growing and advanced social

**Author:****Dr. Abdullah M. Al-Hajeri**

- Ph.D. in History from University of Durham., United Kingdom, 2004.
- Vice Dean for Students' Affairs - College of Arts - Kuwait University.

**Publications:****Books:**

- 1 - "Introduction to Kuwait History".
- 2 - Modern and Contemporary History of Kuwait - Kuwait University  
– in collaboration with professors at History Department - In press.

**Researches:**

- 1 - "Kuwaiti-Wahabi Relations - (1744-1818 AD)" published in Historical Facts Magazine - pages number: 273-291 - Jan 2006 - Faculty of Arts - Cairo University - Researches and Historical Studies Center.
- 2 - "The Development of the Historical Relationship between Al-Sabbah and the Merchants since the Establishment until the Reign of Sheikh Abdullah Al- Salem" - published in Human Scientific Arab Magazine - Academic publication Council - pages numbers: 45-97 - Spring 2009 - Kuwait University - issue # 106.

- 3 - "Sheikh Mubarak between Russian Ambitions and British Interests in Kuwait (1896-1904)" - published in Human Scientific Arab Magazine - Academic publication Council-pages numbers: 93-136-spring 2010 - Kuwait University - issue # 110.
- 4 - The research entitled (The Development of Political Interaction in Kuwait Through the "Diwaniyas" From Their Beginnings Until the Year 1999) is certified for publication in the Journal of Islamic Law and Culture - DePaul University, Chicago - USA - December 2009.



**Monograph 330**

**Britain and Kuwaiti Educational Efforts  
in the Sahel Almitsaleh (1953-1971)**

**Dr. Abdullah Al-Hajeri**  
**Department of History - Faculty of Arts**  
**University of Kuwait**